الشقيري، وبقدر متساو، والذين أصبحوا، فيما بعد، الثلاثي الاكثر ارتباطاً وتأثيراً في مجريات الامور، حدود هذه اللعبة المشتركة. بيد ان كل واحد من هؤلاء حاول ان يجد في التطور الحاصل تحقيقاً لبعض أهدافه. فقد كان انشاء المنظمة يمثل، بالنسبة الى عبدالناصر، جواباً حاسماً عن دعوات حزب البعث في سوريا، ومزايداته، وتشكيكه المستمر في مصداقية عبدالناصر المتهم بالانهزامية والعجز عن القيام بتحرير فلسطين. وهكذا كان وجود المنظمة يوفر غطاء مثالياً لواقعية عبدالناصر اساساً، الذي لم يكن يرى في ذلك الوقت الظروف مواتية لمبادرة عسكرية ضد اسرائيل[٧]؛ كما ان منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها، أساساً، حركة القومين العرب، الموالية لعبدالناصر، كانت اداة فعالة في يد عبدالناصر، لاضعاف خطر التيار الراديكالي المناوىء له وللشقيري، الذي مثلته حركة «فتح»، التي نظر عبدالناصر اليها بريبة وشك، لم يتبددا الا بعيد الهزيمة العربية في العام ١٩٦٧.

ولكن فيما كان انشاء المنظمة يسلّح عبدالناصر باداة قوية، على الرغم من محدودية فعالية المنظمة واقعياً في ذلك الوقت، ويستند اليها في وجه خصومه في العالم العربي، نظراً الى حساسية القضية الفلسطينية، السياسية والايديولوجية، فان نشأة المنظمة لم تكن أمراً مريحاً بالنسبة الى العاهل الاردني على الاطلاق. فقد كان الاردن، بخلاف ما فعلت مصر في قطاع غزة، وبخلاف ما حدث في سوريا، ولبنان، الدولة الوحيدة التي شجّعت على اندماج الفلسطينيين في الدولة، واعتبرتهم مواطنين اردنيين. وقد كان الهدف من عملية الدمج هذه طمس فكرة الكيان الفلسطيني، والحؤول دون تبلور الشخصية الفلسطينية. وهكذا سعى النظام الهاشمي الى اعطاء الفلسطينيين حقوقاً كأفراد داخل المملكة التي ضُمّت اليها الضفة الغربية، لكنه رفض، في المقابل، اعتبارهم مجموعة[٨]، وجهد لقمع أية تطلعات سياسية للمواطنين الفلسطينيين تنطوي على رفض لعملية الدمج هذه. ولهذا، عمل الملك حسين على تقوية شرق الاردن، والعاصمة عمان، على حساب الضفة الغربية؛ وفعل الشيء ذاته حين قلل من أهمية القدس، باعتبارها تمثل رمزاً في الوجدان الفلسطيني، للارتباط بالقضية والمأساة الفلسطينية، مبرزاً أهمية مدن أخرى، كنابلس والخليل. وهكذا تمكن النظام من ان ينجح في تحويل الصراع، قبل العام ١٩٦٧، من ان يكون بين فلسطينيين واردنيين، أي من مستوى تلبية المطامح الوطنية للفلسطينيين، ليقتصر على المشكلات التي تتعلق بالحقوق الفلسطينية ضمن المملكة.

والواقع، ان اسباباً تاريخية وعوامل جيو ـ استراتيجية مجتمعة تحيط بنشأة الاردن، ومكانته في العالم العربي، قد جعلت النظام الاردني في الماضي، وتجعله، أيضاً، في المستقبل، يبدي تخوفاً تجاه انبعاث الشخصية الفلسطينية، وتحقيق الطموح الفلسطيني، عبر كيان سياسي مستقل. فمن الناحية التاريخية، اقيمت امارة شرق الاردن، أساساً، ضمن منطقة الانتداب البريطاني على فلسطين، ولم تنفصل عن فلسطين من الناحية الادارية، الا في العام ١٩٤٦، عندما اعلنت بريطانيا ان الاردن أصبح دولة ذات سيادة[٩]. وقد أدى هذا الالتباس، الذي رافق انشاء دولة الاردن، الى النظر باستمرار اليها، من جانب الفلسطينيين والعالم العربي، بارتياب وشك، باعتبارها كياناً مصطنعاً، خلق بفعل صفقة بين البريطانيين والسلالة الهاشمية. وقد انطوى الحاق الضفة الغربية الى المملكة الهاشمية، بعيد العام ١٩٤٨، في احد نتائجه، على بعد غير مريح للاسرة الحاكمة، تمثل في التوازن الديمغرافي؛ الذي بات يميل، بصورة غالبة، الى صالح الفلسطينيين؛ ولهذا سعى الاردن، تاريخياً، الى ادعاء التمثيل السياسي باسم الفلسطينيين، ومعارضته أي محاولة لايجاد هيئة سياسية تمثلهم. ولا تزال مسألة التمثيل هذه احدى المشكلات الاساسية بين م.ت.ف. والاردن.

بيد ان العزلة الجغرافية للاردن التي جعلته اسير الوقوع بين ثلاث دول راديكالية، بين